

عنوان المجلة:

قضايا اسيوية

Journal of Asian Issues

دورية دولية محكمة

رقم التسجيل

VR.3373 – 6327.B

العدد الاول جويلية 2019

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية

برلين- ألمانيا

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany:

Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

54884375 -030

91499898 -030

86450098 -030

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail : asian@democraticac.de



السياسة الخارجية الصينية تجاه جمهورية مصر العربية1991-2017

China's Foreign Policy towards the Arab Republic of Egypt

بيان صالح داود حمد

ماجستير دراسات دولية-جامعة بيرزيت-رام الله-فلسطين

الملخص

ظَهرت أهمية وجود القوة الإقتصادية في العلاقات الدُولية بعد الحرب الباردة، وتُعد جمهورية الصين الشعبية واحِدة مِن أبرز الدول التي لديها هذه القوة والتي تُميزها كَقوة عالمية، وتقوم من خلالها بتوجيه سياساتها الخارجية.

بدأت العلاقات الودية بين الصين والدول العربية مُنذ تأسيس "طريق الحرير"، واتسمت بالإحترام والعَمل والتطوير وتعميق العلاقات وخصوصًا بعد تبني الرئيس الأسبق جيانغ زيمين توجه الإنفتاح على دول العالم، حيث خَلق هذا التوجه العديد من الأهداف والمبادئ للعلاقات الصينية.

تُعتبر مِصر واحدة من الدول التي تَوجهت لها الصين، حيث وقَعتا العديد من الإتفاقيات منها: المشُاركة الإستراتيجية، مع العلم أن هذه الإتفاق لم تُوقعه الصين إلا مع ثلاثة دول. تغيرت سياسية الصين الخارجية تجاه مصر بسبب اتباعها لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومثال ذلك موقفها من ثورة 25 يناير، بحيث لم تُصدر أي موقف تجاه هذه الثورة باستثناء موقفها من حماية رعاياها في مصر.

الكلمات المفتاحية: الصين، مصر، القوة الناعمة، طريق الحرير، السياسة الخارجية.

Abstract

The importance of having economic power in international relations emerged after the Cold War. The People's Republic of China is one of the largest and most prominent nations that have sought to have this power to stand out as a global power.

The friendly relations between China and the Arab countries have started since the establishment of the "Silk Road", which has been characterized by respect, work, development, especially after the adoption by former Chinese President Jiang Zemin of openness to other countries. This trend has created many goals and principles for China's relationship with Egypt.

Egypt is one of the countries to which China has oriented after opening and reform politics. They have signed several agreements, including the Strategic Partnership Agreement. China has signed this agreement with only three countries - France, Russia and Egypt. China's foreign policy towards Egypt has changed due to its adherence to the principle of non-interference in the internal affairs of countries, for example China's attitude on the January 25 revolution, when the only announcement China made was to emphasize the protection of its citizens in Egypt.

Keywords: *China, Egypt, Soft Power, Silk Road, Foreign Policy.*



المقدمة

شَهدت الصين تقدماً وتطوراً ملموساً على صعيد مكانتها الدُولية وقوتها ودورها في النظام الدولي، وتُعتبر من أبرز النماذج الناجحة خصوصاً بعد سنوات من الإنفتاح والإصلاح. اقامت الصين العديد من العلاقات لتعزيز وتقوية مكانتها وتدعيم وزنها الإستراتيجي اقليمياً ودُولياً من خلال الإنفتاح على العديد من دُول العالم، وأهمها الدول الغنية بالموارد الطبيعية والنفط.

بَدأت العلاقات الودّية بين الصين والدول العربية منذ اقامة "طريق الحرير،" أيّ قبل أكثر من ألفيّ سنة، وتطورت العلاقة بعد تأسيس "جمهورية الصين الشعبية" أو ما يسمى بـ "الصين الجديدة" وبعد استقلال الدول العربية. أيَدت الصين الحركات الوطنية للتحرر في الدول العربية نظراً لإتباع نظامها النهج الشيوعي، بالمقابل دَعمت الدول العربية "جمهورية الصين الشعبية" في استرداد المقعد الشرعي لها بالأمم المتحدة، وأيضاً دعمتها في قضايا مختلفة كقضية تايوان.

تَميزت العلاقات الصينية العربية خصوصاً بعد الحرب الباردة بالإحترام والعمل على تطوير وتعميق العلاقة بين الطرفين. وقد تَبع ذلك نتائج بارزة في جميع المجالات التكنولوجية والثقافية و الإقتصادية والعسكرية والتجارية والتعليمية والصحية وغيرها. زادت العلاقات بين الطرفين وأصبحت الإهتمامات المشتركة أوسع وأكبر، خاصة بعد ما تشهده الصين من تطورات كبيرة اقتصادياً جعلتها من أكبر وأقوى اقتصادات العالم. ارتبطت علاقات الصين مع الدول العربية خصوصاً في مجالات الطاقة و"الأمن الطاقوي."[1]

تُعتبر مصر واحدة من الدول التي توجّهت لها الصين بعد الإنفتاح والإصلاح، حيث قامتا بتوقيع العديد من الإتفاقيات المتبادلة منها اتفاقية المشُاركة الإستراتيجية، مع العلم أن هذه الإتفاقية لم توقعها الصين إلا مع ثلاثة دول وهي فرنسا ومصر وروسيا.[2] اشتركت الدولتان أيضاً بالعديد من الصفات سواء بالتاريخ الحديث أو القديم، كون الطرفان يستند كل منهما في تطوره على خلفيته الحضارية العظيمة التي عاد إليها شعوبها لمواجهة الأزمات الخارجية والداخلية. يعود ذلك لتغيُر سياسة الصين تجاه العديد من الدول والقضايا في العالم، من خلال اتباعها لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومثال ذلك موقفها من ثورة الخامس والعشرون من يناير، بحيث لم تصدر أي موقف تجاه هذه الثورة باستثناء موقفها من حماية رعاياها في مصر.

انتقلت رؤية الصين تجاه منطقة الشرق الأوسط منذ تبني الرئيس الصيني الأسبق جيانغ زيمين توجه الإنفتاح على دول العالم، وهذا خَلق العديد من الأهداف والمبادئ لعلاقة الصين بمصر. تحاول هذه الورقة الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: إلى أي مدى يُمكن اعتبار جمهورية مصر العربية منطقة اقتصادية مهمّة في توجهات سياسة الصين الخارجية؟ وينبثق من هذه الإشكالية سؤال فرعي وهو إلى أي مدى يؤثر العامل الإقتصادي في توجيه وتسيير السياسة الصينية تجاه مصر خاصة بعد بروز الصين كقوة عظمى؟.

تَفترض هذه الدراسة أنّ حِرص جمهورية الصين الشعبية على العامل الإقتصادي يُعتبر هو المُحرك الأساسي، وهذا يعني أنّ العلاقات الإقتصادية بين البلدين ستنعكس تلقائياً على العلاقات السياسية بينهما. تأتي أهمية هذه الدراسة من تنامي وازدياد قوة الصين وتعاظم دورها في المجال الإقتصاديّ العالميّ، وكونها تبحث في تأثير العامل الإقتصادي على التغيُّر في سياسة الصين الخارجية تِجاه مصر، حيث أدى هذا التغيُّر إلى تقوية العلاقة مع مصر على جميع الأصعدة، وبالإضافة لتسليطها الضوء على استراتيجية الصين التي تهدف لتعزيز وجودها في مصر خصوصاً بعد بروزها كقوة عظمى.

تقوم هذه الدراسة على ما صدر عن جمهورية الصين الشعبية من مواقف وتصريحات وقرارات وسياسات، وضَّحت التغيير في سياستها تجاه مصر بعد تبنيها السياسات الإصلاحية عام 1978، إلى جانب دراسة امكانية تأثير العامل الإقتصادي على سياسة الصين تجاه مصر من خلال دراسة المشاريع والعلاقات الإقتصادية ومعدلات التبادل التجاري بين البلدين، والفحص فيما اذا كانت تؤثر هذه العلاقات على توجهات السياسية الخارجية الصينية تجاه مصر.

تبحث هذه الدراسة بالأداة الإقتصادية للصين واستخدامها في السياسة الخارجية تجاه مصر منذ انتهاء الحرب الباردة حتى 2017، وخصوصاً بعد التقارُب في العلاقات الصينية المصرية منذ عام 2014. تُركز هذه الدراسة أيضاً على القوّة الناعمة التي تستخدمها الصين في سياساتها الخارجية تجاه جمهورية مصر العربية.

الإطار النظري.

لابُد في هذه الدراسة من مُناقشة النظريات التي تتعلق بموضوع الدراسة؛ كونه من الضروريّ دراسة العلاقة بين العامل الإقتصادي والسياسة الخارجية الصينية تجاه جمهورية مصر العربية من



منظور نظريّ، وتحديد أي من النظريات أقدر على تفسير أهمية ودور العامل الإقتصاديّ في رسم السياسة الخارجية الصينية تجاه مصر.

اتبعت الصين مبادئ المدرسة الليبرالية الجديدة في سياستها الخارجية منذ عام 1978، أيّ بعد تبنيها لبرامج الإنفتاح والاصلاح، ومبدأ الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وتعزيز التنمية المُشتركة بعدما كانت تتبنى مبدأ معارضة الهيمنة.[3] تقوم المدرسة الليبرالية الجديدة على العامل الإقتصادي من خلال الإعتماد المتبادل والتكامل الإقتصادي بالإضافة إلى احترام القانون الدُولي من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين. استمرت الصين على هذا النهج مُنذ بداية التسعينيات أي بعد انتهاء الحرب الباردة وانخفاض التوتر العالمي، وخصوصاً بعد ظهور ثِقلها الإقتصاديّ والتجاريَ في النظام الدُولي الذي ينادي بمبادئ الرأسمالية التجارية. في ظل هذا الوضع وازدياد حدة التنافُس الإقتصاديّ بين الدول، بدأت الصين بإعادة إحياء وتطوير وبناء علاقات وشراكات تاريخية مع العديد من دول العالم وخصوصاً مع جمهورية مصر العربية.

تُركز الليبرالية الجديدة على كيّفية تَحقيق التعاون بين الدُول والجهات الفاعلة في النظام الدولي، "حيث يظهر هذا التعاون عندما تقوم الدول بتعديل سلوكها حتى يتلائم مع التفضيلات الفعلية أو المتُوقعة للدول الأخرى، بحيث أن السياسات التي تتبعها فعلياً إحدى الحكومات تُعتبر من جانب شُركائها أنها تُساعد على تحقيق الغاية الخاصة بهم."[4]

تتميز سياسة الصين الخارجية تجاه مصر بإتباعها لمبادئ النظرية الليبرالية الجديدة التي تركز بالأساس على الإعتمادية المتبادلة والقُوة الناعمة. تنتهج الصين في سياساتها الخارجية خصوصاً بعد سنوات الإصلاح والإنفتاح مبدأ القوة الناعمة بشكل عام وخُصوصاً في مصر، وذلك من أجل إيجاد مناطق نفوذ ولتحقيق العديد من الأهداف والمصالح السياسية و الإقتصادية وغيرها.

عرَف جوزيف ناي **القوة الناعمة** على أنها "قُدرة الدولة على إقناع الأُمم الأخرى بتبنّي الأهداف نفسها التي تتبنّاها الدولة بشكل يسوده الترغيب وليس الترهيب، وَهذه القوة الناعمة تتضمن: الثقافة، القيم السياسية، السياسات الخارجية، والجاذبية الإقتصادية، كمكوّنات ضرورية من القوّة الوطنية."[5] طبَقت الصين هذا المنهج في علاقاتها مع مصر من خلال فتح معهديَ "كونفوشيوس" في مصر، حيث تُعتبر هذه المعاهد جزء مهم من بناء القوة الناعمة التعليمية للصين، بالإضافة إلى "وكالة أنباء شينخوا" التي أنشأت فرعها الرئيسيّ للشرق الأوسط باللغة العربية في القاهرة.[6]

وقَّعت الصين اتفاقية لتأسيس الجامعة الصينية المصرية في القاهرة عام 2005، وتم افتتاحُها عام 2016 وتُعتبر أول جامعة صينية في قارة إفريقيا. تنتهج الجامعة الصينية المصرية نهج غير نمطي في التعليم والتدريب وتنقل الخبرات الصينية في مجال تكنولوجيا المعلومات إلى مصر.[7]

"هناك ظاهرتان ساهمتا بشكل كبير في تغيير مفهوم لقوة، الأول: تعقد وتشابك التبادلات الدُولية، والتي نجدها في كتابات روبرت كيوهان المتثلة في الإعتماد المتبادل المركب، أما الظاهرة الثانية: تتمثل في تحولات القوة والتي ترجع بدورها إلى أعمال جوزيف ناي في كتابه القوة والإعتماد المتبادل، فهذه القدرة اصبحت أقل ملموسية وأقل تحولية، بمعنى أن ما يُمكن تحقيقه من مكاسب في مجال ما يكون تحقيقه في مجالات أخرى أمراً صعباً."[8]

المنهج الثاني الذي تتطرق له الصين في علاقاتها مع مصر هو **الإعتمادية المتبادلة**. يتضح ذلك من خلال تركيز الصين على البعد الإقتصادي في علاقاتها على الرغم من وجود أبعاد دبلوماسية وسياسية أخرى، فتعتمد الصين بشكل أساسي في مصر على الإستثمارات في مجالات مختلفة وعديدة من خلال بناء شركاتها المُتعددة الجنسيات فيها، حيثُ وصل عدد الشركات إلى أكثر من 1213 شركة، بينما بلغ حجم الإستثمارات الصينية فيها إلى أكثر من 8 مليار دولار أمريكي عام 2016 تتمثل في المشروعات الإنشائية والخدماتية والصناعية.[9] بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين عام 2016 إلى أكثر من 11 مليار دولار.[10] يُعتبر التبادل التجاري والقيام بالمشاريع الصينية في مصر مفيداً للجانب المصريّ والجانب الصينيّ، فهذا يُشغّل العمالة المصرية المكدسة، ويعمل على زيادة النمو الإقتصاديّ المصريّ، بالإضافة لإمكانية الإستفادة المصرية واتباع التجربة الصينية والتعلم منها في مجالات الإصلاح والإنفتاح والتطوير. تُفيد العلاقات الصينية المصرية والإستثمارات الصينية في مصر الجانب الصيني أيضاً بشكل كبير، وذلك كون مصر تُعتبر مدخل الصين لإفريقيا، بالإضافة لقُربها من أوروبا، وهذا ما يساعد ويُسهل ويُقلل تكلفة التصدير الصيني إلى إفريقيا وأوروبا من خلال الإستثمار الصينيّ في مصر وثم تصديره.

ضَمنت الاعتمادية المتبادلة بين الدول علاقات قائمة على الإعتماد المُتبادل وتتضافر مع الأفعال والمصالح، بحيث تحصل الجهات المتشاركة على فوائد من خلال ترابطها المُتبادل مع بعضِها البعض، والتهديد بإنهاء هذه العلاقة يضر بمصالح الدولة نفسها مما يؤدي إلى زيادة التعاون بين الدول.[11]



المحور الاول: سياسة الصين الخارجية

اتخذ الحزب الشيوعيَ الصينيَ قرار إصلاح الصين في اجتماعه الحادي عشر عام 1978،[12] وبعد ذلك يُعتبر كل ما قامت به الصين يعود أساسه لتحقيق هذا الهدف المُتمثل بالإنفتاح والإصلاح، وجاء السعي لتحقيق هذا الهدف بعدما وصل اقتصاد الصين لمرحلة قريبة من الإفلاس حسب تصريحات الحكومة الصينية.[13]

اتبعت سياسة الصين الخارجية نهجاً براجماتياً وأصبحت أكثر اعتدالاً وتعاوناً بعلاقاتها مع معظم دول العالم،[14] حيث زاد تأثير البُعد الإقتصادي بعلاقاتها بعدّ اتباعها لسياسة "الباب المفتوح" من أجل ضمان حصولها على تكنولوجيا الغرب لخدمة هدفها بالإصلاح.[15] بعد الحرب الباردة، اعتمدت سياسة الصين الخارجية على مبادئ ماو تسي تونج -الرئيس الأول للحزب الشيوعي- المتمثلة في "التعايش السلمي بين الدول، والمساواة وتبادل المصالح، والإحترام المتبادل لسيادة الدول واحترام وحدة أراضيها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم الإعتداء." اعتمدت سياسة الصين الخارجية أيضا على المبادئ التالية: "لا للقوة، لا للهيمنة، لا للأحلاف العسكرية، ولا لسباق التسلُح."[16]

قللت الصين من الواقعية وتفوَق الحوار على المواجهة في سياساتها، كونها تسعى للحصول على سُمعة دولية ومكانة أخلاقية، وتبنَّت نهج يقوم على التعاون مع دول العالم، حيث شكّلت الصين من خلال هذا النهج تأكيد سلمية صعودها.[17] انخفضت مشاركتها بالنزاعات العسكرية بعد فترة الإصلاح، وارتبط ذلك بتقليل المشاكل الحدودية كونها ارتبطت مع الإقتصاد العالمي.[18]

أكَد هوجينتاو بأنَّ الصين لا تنوي أن تُمارس سياسات الهيمنة على الدول حتى لو أتيحت لها الظروف لذلك، اشتّمل دستور "الحزب الشيوعي الصيني" التأكيد على حِرص الصين على المساهمة في تحقيق الإستقرار والسلام العالميين وتجنب المُواجهات، بالإضافة لإعطاء النمو الإقتصاديّ الأولوية على السياسة تحت شعار "أن نمو الصين يمثل فرصاً كبرى لا تحدياً كبيرًا."[19]

انتقل الموقف الأساسي للسياسة الخارجية الصينية عام 2003 بعد المؤتمر السادس عشر للحزب من توجه "معارضة الهيمنة" إلى "الحفاظ على السلام الدُولي وتعزيز التنمية المشتركة." وسُمي ذلك "تغير زونغزهي،" وقد أثر هذا جدّياً بسياساتها تجاه قضايا مُحددة بالعلاقات الدُولية.[20] أصبحت



سياساتها مُقيدة أيضاً كونها أوقفت التجارب النووية لديها بسبب الضغط الدُولي وانضمت أيضاً للعديد من الإتفاقيات الدُولية التي تضع ضوابط على استعمال السلاح النووي والتجارب النووية.[21]

حاولت الصين من ناحية اقتصادية بإتباعها مبادئ تونج وخلال الإصلاح والإنفتاح العمل على خلق بيئة دولية أمنة من خلال المنافع المتبادلة بينها وبين الدول الأخرى عن طريق الإصلاحات والإنفتاح على العالم الخارجي، بالإضافة إلى التنمية المشتركة، وتبادل الخبرات من أجل بناء علاقات على أساس مبدأ الكسب المشترك.

ركزت الإصلاحات على النمو الإقتصادي المستدام، وعلى الدور المركزيّ في السوق والقطاع الخاص، لذلك فإنه من البديهي أن إعادة هيكلة الإقتصاد في الداخل سوف تؤثر بطريقة أو بأخرى على الأنشطة التجارية العالمية للصين،[22] فهذا الإنفتاح جعل الصين رائدة بين الإقتصادات الكُبرى، وحافظت على مكانتها بإعتبارها ثاني أكبر اقتصاد في العالم، فارتفع الناتج المحلي الإجمالي الصيني من 54 تريليون يوان إلى 80 تريليون يوان أي حوالي 12.1 تريليون دولار امريكي خلال الفترة ما بين 2012 إلى 2017، بالإضافة إلى ذلك فقد أصبحت تحتل المرتبة الأولى في العالم في التجارة والإستثمار الخارجي واحتياطي النقد الأجنبي.[23]

على الرغم من كل الجهود التي تبذلها الحكومة الصينية لزيادة الإنتاج والإستهلاك المحلي، إلا أنها تعتمد اعتماداً كبيراً على أسواق التصدير وواردات الطاقة والمواد الخام، لذلك فإن الظروف الإقتصادية المحلية في الصين لا تزال تؤثر بشكل مباشر على استراتيجيتها الخارجية.[24]

لم تتغيّر مهام السياسة الخارجية الصينية الرئيسية منذ فترة الحرب الباردة عن كونها دفاعية، لتخفيف التأثيرات المُزعزعة للإستقرار من الخارج، ولتجنُب الخسائر الإقليمية، وللحد من شكوك جيرانها، وللحفاظ على النمو الإقتصادي. ما تغير في العقدين الماضيين هو أن الصين أصبحت مندمجة في النظام الإقتصادي العالمي بحيث أصبحت أولوياتها الداخلية والإقليمية جزءًا من السعي الأكبر لتحديد دور عالمي يخدم المصالح الصينية.[25]

المحور الثاني: العلاقات الإقتصادية الصينية المصرية

تعود العلاقات الصينية المصرية إلى أول اجتماع بين الرئيس المصري "جمال عبد الناصر" ورئيس مجلس الدولة الصيني "تشو إن لاي" خلال اجتماع حركة عدم الإنحياز الإفتتاحية عام 1955



في باندونغ في إندونيسيا.[26] لجأت الصين إلى مصر لأنها كانت أكبر الدول العربية سكاناً، ومركز الثقل في العالم العربي، لذلك أجرت الدولتان بعد ذلك تبادُلات مُتكررة رفيعة المستوى، وعززت من خلالها التعاون الثنائي في مختلف المجالات بالإضافة إلى الشؤون المحلية الداخلية، والتواصل والتنسيق في الشؤون الدُولية والإقليمية.[27] أدى هذا إلى تعميق وتطوير الشراكة الإستراتيجية الشاملة بينهما، خصوصاً بعد تخلي مصر عن اشتراكية جمال عبد الناصر حينما بدأت بمطلع السبعينات القيام بمراجعة شاملة لخططها وبرنامجها الإقتصادي بما يُناسب التحديث والتطوير والقيام بإصلاحات تتفق مع ظروفها واحتياجاتها.[28]

بلغ عام 1970 اجمالي الإستثمارات الصينية في مصر حوالي 477 مليون دولار، بينما عام 2015 احتلت الصين المرتبة الرابعة بين الدول التي تستثمر في مصر، فعملت العديد من الشركات بالعديد من المشاريع الإستثمارية، وتمثل هذه المشاريع حوال 68 في المائة من إجمالي الإستثمارات الصينية في مصر.[29]

أكدَّ الرئيس المصري السابق محمد مُرسي في كلمة ألقاها في بكين على أن مصر تسعى لشراكة حقيقة مع الصين، وأنه تم فتح ملف الطاقة النووية بعد أن بقي مغلقاً لسنوات، ووقعت البلدان على 8 اتفاقيات ثنائية تشمل مجالات التعاون المُشترك الإقتصادية والتجارية ودفع الإستثمارت المشتركة بين البلدين، بالاضافة لإتفاق تقديم الصين 400 مليون يوان لإقامة مشاريع مُشتركة مع مصر.[30]

عقد الرئيس الصيني شي جين بينغ والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي عام 2014 عدّة مُحادثات لِتطوير "شراكة استراتيجيّة شاملة" من أجل تحديث العلاقات الثنائية السياسية والإقتصادية والعسكرية والثقافية والتعاون التكنولوجي بين البلدين.[31] أصبحت العلاقات بين البلدين من أهم العلاقات الثنائية، على الرغم من كون مصر حليفة لواشنطن وتلعب دوراً محورياً لتحقيق أهداف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.[32] تُحاول الصين من الشراكة المصرية أن تعزز نُفوذها طويل الأمد في منطقة الشرق الأوسط، فقد قال شي خلال زيارة له لمصر: "نحن مستعدون للعمل مع الجانب المصري لمواصلة صداقتنا التقليدية، والتعلم من بعضنا البعض، وتعميق تعاوننا العملي في مختلف المجالات في إطار مبادرة الحزام والطريق، حتى نسمح لشعبنا بمشاركة فوائد التنمية والتمتع بشكل أفضل بالحياة."[33]



وقّعت الصين ومصر اتفاقية للتعاون الفني والإقتصادي عام 2012، وقدمت الصين لمصر منحة غير مستردة بقيمة 450 مليون يوان صيني أي ما يقارب الـ 70 مليون دولار أمريكي من أجل بناء مشاريع مشتركة في عدة مجالات مختلفة تشمل الكهرباء والبنية التحتية بالإضافة لمشاريع في المجال البيئي.[34] قدَمت الصين أيضاً حوالي ثلاثمائة سيارة للشرطة المصرية. قدَم بنك التنمية الصينية قرضاً بقيمة 200 مليون دولار أمريكي لمصر وذلك من أجل دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة، بالإضافة لتوقيع العديد من الإتفاقيات بين رجال الأعمال من الجانبين المصري والصيني.[35] قدمت الصين لمصر أيضاً منحة غير مستردة عام 2013 بمقدار 24.7 مليون دولار قبل عام من توقيع اتفاقية الشراكة الشاملة مع الصين.[36]

تقوم الصين ببناء العديد من مشاريع البنية التحتية في منطقة الشرق الأوسط، وعادة ما تكون هذه الإتفاقيات الثنائية مع الحكومة لتجاوز قوى السوق من العطاء والمنافسة. وضعت الصين اتفاقيات حكومية ثُنائية مع الرئيس المصري السابق محمد مرسي لبناء السكك الحديدية، خصوصاً السكة الحديدية التي تربط القاهرة والإسكندرية والغردقة والأقصر، بالإضافة للإتصالات، ومشاريع البنية التحتية الأُخرى المدعومة بالقروض الصينية بشروط مُيسرّة.[37] وصل عدد الإتفاقيات التي تنظم العلاقات التجارية و الإقتصادية بين الصين ومصر إلى حوالي 63 اتفاقية تشمل "ضرائب الدخل والإزدواج الضريبي، والإستخدامات السلمية للطاقة الذرية، والتعاون السياحي، والتعاون الإقتصادي والتكنولوجي، وتوفير المياه."[38]

وقّعت مصر والصين 21 مُذكرة تفاهم عام 2016 بهدف زيادة الإستثمارات الصينية في مصر بمجالات عديدة منها: التعاون الإقتصادي، والطاقة والكهرباء، والتجارة والطيران المدني، والتكنولوجيا والعلوم، والإتصالات، حيث كان عام 2016 نقطة تحول في العلاقات الثنائية بين البلدين.[39]

تدعم الحكومة الصينية شركاتها المُؤهلة من أجل زيادة المشاريع الإستثمارية في مصر، حيث تنظر الصين لمصر على أنها بيئة تجارية يمكن تحقيق أرباحاً كبيرةً فيها في مجالات عدة، كالبترول والسكك الحديدية والموانئ، وبالأخص في مجال الطاقة.[40] يتعاون البلدان أيضاً في مجال الطاقة النووية، ففي عام 2015 وقعت هيئة الطاقة النووية المصرية والمؤسسة الصينية النووية مذكرة للتعاون في هذا المجال.

العلاقات السياسية

تميَّزت العلاقات السياسية بين مصر والصين بالتطور والقوة منذ إعلان قيام "جمهورية الصين الشعبية" فتميزت هذه العلاقة بتقارب الأهداف الإستراتيجية، حيث تشابهت سياسات الدولتين في السعي من أجل السلام في جميع أنحاء العالم، والدعوة للديمقراطية وإقامة نظام دولي سياسي وإقتصادي مُنصف وعادل، واحترام خصوصية كل دولة وعدم التدخل في شؤونها.[41]

تُعتبر فترة التسعينيات بأنها فترة بالغة الاهمية في العلاقات بين الطرفين، فقد زادت التبادلات على مختلف المستويات السياسية والثقافية والإقتصادية، وازدادت حركة السياحة والسفر بينهما حتى تم إقامة علاقة الشراكة الإستراتيجية.[42] وقعت الدولتان إتفاق للتعاون بين وزاراتها الخارجية، واتفقتا في بيان العلاقات الإستراتيجية الصادر بعام 1999، على: "تعزيز دور الأمم المتحدة في تحقيق الأمن والسلم الدوليين، وضرورة إصلاح مجلس الأمن من أجل الوصول للتوازن الإقليمي، ومراعاة التمثيل العادل للدول النامية، بالإضافة لضرورة تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط، حسب قرارات الأمم المتحدة والإتفاقيات الموقعة بين إسرائيل والأطراف العربية، والعمل على نزع أسلحة الدمار الشامل، وإدانة الإرهاب."[43]

بدأت الخطوط الجوية الصينية عام 1991 بنقل الرحلات بين الصين ومصر بعد زيارة رئيس مجلس الدولة الصيني في ذلك الوقت لي بينغ. استمرت العلاقات بالتحسن حتى أصبح التنسيق السياسي بين البلدين شاملأن وتجسد ذلك من خلال اللقاءات والزيارات المستمرة لكبار المسؤولين، بالإضافة للقاءات في المحافل الدولية، وازداد التعاون بعد اقامة إنشاء منتدى التعاون الصيني الإفريقي.[44]

تراجعت العلاقات بين مصر والصين بشكل عام بعد أحداث الحادي عشر من سبتمر وذلك بسبب تكريس الهيمنة الأمريكية على دول العالم، عملها للقضاء على الدول التي تقاوم هذه الهيمنة، حيث كرست تبعية مصر لأمريكا خلال الفترة من 2003 إلى 2011.[45] بينما إتسمت العلاقات السياسية بالنشاط في بداية عام 2006، فقد تم توقع العديد من الإتفاقيات ومذكرات التفاهم بالنواحي السياسية والإقتصادية إحتفالاً بمرور خمسون عامًا على بدء العلاقات بين الطرفين.



العلاقات الثقافية

بدأ التعاون الثقافي بين الصين ومصر بالقرن العشرين وخصوصًا في المجال التعليمي، من خلال توجه أول البعثات الصينية عام 1931 لمصر من أجل الدراسة في الأزهر الشريف، بعدما أصدر فؤاد الأول ملك مصر مرسومًا لفتح قسم خاص للمبعوثين الصينين بالأزهر الشريف، وأهدى 400 نسخة من أفضل الكُتب الدينية للمدرسة الدينية الصينية "تشنغدا" بالإضافة لإرسال عالمين من علماء الأزهر للصين من أجل مساعدة هذه المدرسة برفع مستواها التعليمي.[46]

تم إنشاء جمعية الصداقة الصينية المصرية عام 1956 التي تُعنى بالتبادل الثقافي والإجتماعي والتعليمي بين البلدين، بالإضافة لدعم أواصر الصداقة والود بينهما،[47] زار الصين عدد من الباحثين المصريين من أجل إقامة علاقات مع المؤسسة العلمية والتعليمية بالصين. تطورت العلاقات الثقافية فترة الثمانينات، فتم عقد إجتماع الدورة الأولى للتعاون التقني والعلمي بينهما، وتم خلاله توقيع ما يزيد عن 10 إتفاقات.

وقعت البلدان على إتفاقية للتعاون المشترك في مجال الآثار، وذلك من أجل تبادل الخبرات والمعلومات بمجال الترميم، وإنشاء معارض الآثار المصرية في الصين. أعلنت وزارة الثقافة الصنية في عام 2017 عن أربعين مشروع ثقافي، منها مشروع لإنشاء منصة للتلفزيون والأفلام بالدول العربية ومنها مصر.[48] ذكرت وكالة "شينخوا" الصينية أن الفعاليات الثقافية التي أقيمت خلال "العام الثقافي المصري - الصينى 2016" بلغت حوالي 150 فعالية، اشتملت على العديد من المهرجانات والعروض السينمائية والفنون الشعبية والمسابقات الفنية والثقافية.

العلاقات العسكرية

تحتل العلاقات العسكرية بين البلدية أولوية قصوى في خضم علاقاتهم، فقد شهدت العلاقات العسكرية تطورًا بينهما خصوصًا في التصنيع والتدريب، وفي مجال الدفاع الجوي خصوصًا بعد تعهد وزير الدفاع المصري والقائد العام للقوات المسلحة المشير محمد طنطاوي و ماه شياو تيان رئيس الأركان العامة للجيش الصيني بالعمل على تطوير العلاقات العسكرية بين البلدين.[49] قال الطنطاوي خلال الإجتماع: "أن البلدين شهدا تعاونًا وثيقًا في المجالات العسكرية والسياسية والإقتصادية في السنوات الأخيرة، ما خدم مصالح البلدين وكذالك السلام والإستقرار بالمنطقة والعالم. أن الجيش

المصري يولي اهتمامًا كبيرًا بالعلاقات الودية مع نظيره الصيني ويتوقع بذل جهود أكثر لتحسين التعاون الفعلي بدرجة أكبر."

وقع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي صفقات لشراء السلاح الصيني، وامتلاك أحدث الأسلحة الصينية مثل الأنظمة الصاروخية وأنظمة الدفاع الجوي، وأسلحة توضع على المروحيات القتالية، بالإضافة لنسخ محدثة ومطورة من الصواريخ.[50]

تزداد الصادرات الصينية العسكرية لمصر وتعد الأعلى في القارة الإفريقية بحيث تفوق عن صادرات الصين لحلفائها، زيمبابوي والسودان، حيث أصحبت مصر تعتمد على الأسلحة الصنية بعدما كان إعتمادها على السلاح الروسي لأنه أصبح أكثر تطورًا وتقدمًا، وكون الصين تحتل المرتبة الخامسة من حيث البلدان الأكثر تصديرًا للسلاح.[51]

المحور الثالث: الأهداف الإقتصادية للتوجه الصيني نحو مصر

يُعتبر الإقتصاد من أبرز وأهم المُحددات التي تُعبر عن قوة الدولة، حيث برز هذا العامل بعد نهاية الحرب الباردة، وازدياد الوعي لدى دول العالم بأن القوة العسكرية لا تكفي وحدها في ظل التغيرات التي تحدث في الساحة الدُولية. كانت الصين من أول الدول التي إلتفت لأهمية العامل الإقتصادي للتأثير على النظام الدُولي وليكون لها دور فاعل فيه.

تبنى "دينغ شياو بينج" في فترة الثمانينيات نظرية القط، التي تنص على "عدم أهمية لون القط ما دام يصطاد الفئران" أي قبول أي سياسة يمكن أن تساهم في زيادة النمو والتطور الإقتصادي الصيني.[52] انتقلت الصين في تلك الفترة من الأيديولوجية الثورية لمرحلة النفعية البرجماتية وسياسة الباب المفتوح.[53] وسار "جينانج زيمين" على نهج "بينج" في التطوير والإصلاح الإقتصادي، حيث أقرّ سياسية الإصلاح بتقريره حول "تسريع الإصلاح والإنفتاح على العالم الخارجي ودفع التحديث، وذلك لتحقيق المزيد من النجاحات فى بناء الإشتراكية ذات الخصائص الصينية"[54] الذي قدمه في المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي الصيني عام 1992.

بعد الإنفتاح الذي تبناه "بينج" شهدت السياسة الخارجية الصينية انفتاحاً على الصعيدين الدُولي والإقليمي، وتُعتبر منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق التي تهتم الصين بها،[55] كونها تُعتبر

منطقة استراتيجية وحيوية، ولما تملكه من الثروات الغنية مثل الغاز الطبيعي والنفط، لأنها تحتاجهما من أجل استمرار نمو اقتصادها.

لقد تزامن بروز منطقة الشرق الأوسط كمنطقة استراتيجية مهمة للصين مع التجارب الناجحة في منطقة شرق آسيا. حيث أعلن مدير البنك الدُولي محمود مُحيي الدين "أن على البلدان العربية أن تراجع الدور الذي اعتادت القيام به مع أوروبا وأمريكا الشمالية في ضوء ما يُطرح على الساحة الدُولية من مستجدات جديدة وميل دفة الإقتصاد العالمي ناحية الصين والهند ودول الشرق."[56]

في ظل هذه الظروف التي شهدتها الساحة الدُولية، وفي ظل الظروف الإقتصادية والإجتماعية التي تُعاني منها الدول العربية، وخصوصاً مصر،[57] من فقر وبطالة وإفتقار للحريات، وزيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وركود النشاط الإقتصادي وعجز ميزان المدفوعات؛ كان الخيار الإستراتيجي حسب ما يطلق البعض عليه "موسم الهجرة للشرق،" فقد كان هذا الخيار من متوقع أن يحقق ما تسعى إليه مصر من تقدم وتطور على جميع النواحي وأهمها اقتصادياً،[58] من خلال الإستفادة من تجارب التطور والنُمو وخصوصاً التجربة الصينة.

هناك عدة أهداف لتوجه الصين نحو مصر وهي مُجملة على النحو التالي:

اولاً: فتح الأسواق المصرية والتبادلات التجارية

"حصلت مصر على المركز التاسع عشر في عام 2015 (من بين 157 دولة) فى مؤشر الأونكتاد لربط خطوط النقل البحري، والذي يعمل على قياس القُدرة التنافُسية في النظام البحري بناءًا على الشبكة، وجودة خدمة النقل البحري للحاويات التي تقدمها الموانئ. رفعت مصر من قيمة مؤشر ربط خطوط النقل البحري الخاص بها 20 نقطة من عام 2004 إلى 2015، مما جعلها واحدة من أفضل دول الشرق الأوسط أداءًا، عدا عن ذلك تُعتبر ثاني الدول الموقعة على أكثر اتفاقيات تجارية في العالم."[59]

تتميز الصين بإزدياد انتاجها وكونها ترغب في تسويق هذه الإنتاج، كان لا بد لها أن تبحث عن أسواق له. قال ماركس" بدون انتاج لا يوجد استهلاك، لكن بدون استهلاك لا يوجد انتاج."[60] وكون الصين تعمل على تعاظم اقتصادها وصناعاتها فلا بد لها من الإستمرار بهذا التصنيع الذي يتم من خلال تسويق منتجاتها بشكل دائم، ويُعتبر اكتساب الصين لموطئ قدم في مصر ذا أهمية كبيرة كونه

يوفر لها مصالح حيوية عدّة وفرص استراتيجية طويلة الأمد؛ نظراً لأن الموقع الجغرافي الإستراتيجي لمصر يجعل منها سوقاً له تأثيرٌ كبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالإضافة للموارد المائية والبشرية التي تتوفر فيها مما يجعلها أكثر ملائمة للإستثمار.[61]

تقوم العلاقة الثنائية بين الصين ومصر على التبادل التجاري، كون مصر من أكبر الأسواق العربية التي تستهلك الصناعات الصينية. تقوم الصين سنوياً منذ عام 2013 بمعرض صيني تجاري يُعد أحد أكبر المعارض العالمية التي تقوم بها الصين خارج حدودها مع 9 بلدان، وتُعتبر مصر والأردن الدولتان العربيتان من بين هذه الدول.[62] يربط المعرض ما يقارب 6000 من المصنعين الصينيين المهرة، ويأتي هذا المعرض لزيادة الإستيراد المصري من الصين.

حصلت جمهورية الصين الشعبية على المرتبة الأولى لواردات مصر من دول شرق آسيا، "حيث بلغت قيمة الورادات حوالي 90.18 مليار جنيه عام 2016، مقابل 74 مليار جنيه عام 2015 أي بنسبة زيادة 20.6%،"[63] ووصل استيراد مصر من الصين حوالي نسبة 50% من اجمالي استيرادها من دول شرق آسيا عام 2016، بينما وصل في عام 2015 إلى نسبة 55%. هذا ما يجعل مصر ثالث أكبر شريك تجاري للصين من بين الدول الإفريقية،[64] بينما تأتي الصين في المرتبة الرابعة من الدول التي تستثمر في مصر.[65] لذلك لا بد للصين أن تدرك أن هذا الإرتفاع من الإستيراد المصري منها يعود بالنفع الإيجابي على اقتصادها وأن السوق المصري يعتبر سوقاً جيداً لمنتوجاتها.

بعد احتلال وغزو المنتجات الصينية للأسواق المصرية، انهارت بعض المنتجات المصرية نظراً لسيطرة المنتجات الصينية على مركز الصدارة هذه الأسواق بسبب أسعارها الزهيدة وتوقف العديد من الصناعات المصرية على إثر ذلك. تم اغلاق بعض المصانع كون الصين تنتج السلع الإستهلاكية التي يزداد الطلب عليها في الدول النامية خصوصاً التلفزيونات والهواتف الخلوية والأجهزة الكهربائية، وقال خبير الإقتصاد الدُولي مصطفى زكي "إننا نواجه غزواً اقتصادياً، حيث انتشرت السلع الصينية التي لا حصر لها، وامتدت إلى السلع الصينية المقلدة للآثار المصرية والتماثيل والتذكارات الفرعونية."[66]

استكمالاً للفكرة السابقة، قال أستاذ الاقتصاد في جامعة قناة السويس جمال راشد:

"إن الفائدة الكبرى للصين في مصر هي أنها خلقت جواً من التنافُسية، ليس على مستوى المُنتجات المصرية فقط، بل امتدت إلى منافسة السلع المستوردة الأخرى، التي لم يكن بمقدور



الأشخاص محدودي الدخل شراؤها، مثل المراوح الكهربائية والتلفزيونات، فالمنتجات الصينية تتمتع بجودة معقولة وبسعر أقل، وهذا هو ما يتمناه كل مستهلك في السلعة التي يريد أن يشتريها، فإرتفاع أسعار السلع والمنتجات الوطنية مقارنة بالمنتجات الصينية، وأيضا الغلاء المعيشي مع قلة المرتبات، أدى إلى لجوء الأفراد إلى الأرخص حتى ولو كان ذا جودة رديئة."[67]

ترى الصين أنها تُحقق مع مصر روابط استراتيجية أعمق وذلك لتوسيع نفوذها في العالم، نظراً لموقعها الجغرافي ولتأثيرها الإقليمي، والقوة العاملة الرخيصة نسبياً. تُولي الصين اهتماماً خاصاً لأفريقيا، وتحرص على توطيد علاقات الصداقة والتعاون مع البلدان الأفريقية، وترى في مصر أنها البوابة التي توصلها إلى القارة الإفريقية؛ نظراً لأنه يربط بين مصر والدول الإفريقية العديد من الإتفاقيات التجارية بالإضافة للإعفاءات الجمركية، وهذا يوفر مزايا عديدة للصين من خلال الإستثمار والتصنيع في مصر ثم التصدير للأسواق الإفريقية.[68]

تُعتبر مصر طرفاً في العديد من الإتفاقيات ومذكرات التفاهم التجارية التي تهدف لتحفيز إقتصادها ورفع مستوى التعاون الدُولي والتجاري مع الدول المجاورة لها. تهدف هذه العلاقات لتحرير التجارة وإلغاء الرسوم الجُمركية وإنشاء ظروف تساعد على الإستثمار في مصر. تشارك مصر في اتفاقية بينها وبين الإتحاد الأوروبي في منطقة تجارة حُرة وتحريرها في المنتجات الزراعية والصناعية،[69] وهي عضو أيضاً في "منطقة التجارة العربية الحرة "البافتا" مع العديد من الدول العربية مثل الجزائر والسعودية والبحرين والعراق والأردن والكويت وليبيا ولبنان وعمان والمغرب وفلسطين وقطر وسوريا والسودان وتونس واليمن." بالإضافة للإتفاقيات السابقة، فإن مصر عضو أيضاً في اتفاقية الكويز بين إسرائيل ومصر والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تتمتع في هذه الإتفاقية منتجات هذه المناطق بميزة الدخول المعفي من الجمارك للسوق الأمريكية، وهي من أكبر الأسواق في العالم حيث يوجد فيها حوالي ثلاثمئة مليون مستهلك. تحاول الصين استغلال هذه الإتفاقيات من خلال الإستثمار الصيني في مصر ثم تصدير المنتوجات إلى الأسواق الأوروبية والإفريقية.

علاوة على ما سبق، فإن مصر قريبة من الأسواق الأوروبية التي تُعتبر أحد الوجهات الرئيسية للصادرات الصينية قليلة التكلفة. لذلك يُعتبر الإستثمار الصيني في مصر في البنية التحتية نُقطة إنطلاق البضائع الصينية إلى الأسواق الأوروبية.[70]

قال جيانج شي شيانغ نائب مدير عام شركة صينية لتصنيع الألياف الزجاجية:

"أن الشركة اختارت إقامة قاعدة في مصر بسبب موقع البلاد والسياسات التجارية التفضيلية التي تتمتع بها في الأسواق الأخرى. فإذا قمت بتصدير الألياف الزجاجية إلى أوروبا من الصين، فعليك دفع رسوم مكافحة الإغراق ومكافحة الدعم بنسبة 24.8%، ناهيك عن التعرفة الجمركية، إما إذا كنت تقوم بالتصدير إلى أوروبا أو الشرق الأوسط من مصر، فلا توجد أي تعرفة جمركية أو أي رسوم مكافحة الإغراق. ويحتاج شحن البضائع من الصين إلى أوروبا إلى ما لا يقل عن شهر، ولكن شحنها من مصر يستغرق الأمر أسبوعًا أو يومين فقط."[71]

بالمُقابل، في الوقت الذي تبحث فيه الصين عن أسواق لتستثمر فيها، فإن مصر تجذب في الوقت نفسه الاستثمار الأجنبي من أجل إنعاش اقتصادها. تتمتع الإستثمارات الصينية بميزة كبيرة حيث يمكن وصفها بأنها "صديقة للبيئة والمجتمع" وتضع الصين مخزناً كبيراً للحفاظ على تنمية البلدان التي تستقبل استثماراتها، وتحمي بيئتها الإجتماعية، وتحرص على عدم استنزاف مواردها. علاوة على ذلك، الصين مستعدة لنقل تقنياتها وتقديم التدريب على المهارات وإستخدام القوة العاملة المحلية. كل هذا ساعد على تفضيل الإستثمارات الصينية."[72] طلب رئيس مكتب التمثيل التجاري المصري السيد أيمن عثمان توفير الحلول السريعة للمشكلات التي قد تواجه الشركات الصينية في مصر وتحديث الإتفاقيات القديمة المُوقعة بين البلدين والتي تحمي الإستثمارات وتجلُب المزيد من الشركات الصينية لمصر.[73]

قد تُصبح مصر أكثر اعتماداً على الإستثمارات الصينية بعدما كان اعتمادها الأكبر على الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تجاوزت الصين واشنطن لأول مرة كأكبر شريك تجاري لمصر عام 2012.

تسعى الصين لتقوية علاقاتها مع مصر من خلال تقديمها منافع للإقتصاد المصري، والدليل على ذلك "توجهت الصين عام 2017 بدعوة الشركات ورجال الأعمال المصريين للمشاركة بمعرض كانتون بمدينة جوانزو الصينية الذي يعتبر الأضخم والأشهر على مستوى العالم من حيث حجم البضائع المعروضة، ويعقد مرتين سنوياً على مدار 122 دورة دون انقطاع، ويشارك به مشترون دوليون من أكثر من 120 دولة، ويضم شركات عاملة في مجال المنتجات الإلكترونية والأجهزة المنزلية ومعدات الإضاءة والسيارات وقطع غيارها والآليات والأدوات المعدنية ومواد البناء والمنتجات الكيماوية ومنتجات الطاقة."[74]

ثانياً: تطوير محور قناة السويس وطريق الحرير

تهدف الصين إلى فكّ حصار أمريكا عليها في بحر الصين الجنوبي الذي تنتشر فيه القواعد العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، بالأخص في "مضيق ملقا" الذي تمر عبره صادرات الصين إلى إفريقيا وجنوب أسيا وواردات الصين النفطية من الخليج العربي.[75] قامت الصين بإنشاء ممرات برية وبحرية بعيدة عن النفوذ الأمريكي الذي يهدد مصالحها الإقتصادية من خلال ربط قارتي إفريقيا وآسيا بخط سكة حديدية وطرق للنقل البري لتكون أحد البدائل الصينية اذا ما تعرضت الطرق التقليدية لأي اعتداء.

طرح الرئيس الصيني في جولته لوسط آسيا ومجموعة دول الآسيان عام 2013، مبادرة "الحزام الإقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الـ 21"، بالإضافة لتعزيز التواصل والحوار والمبادلات التجارية ومبادلات العملة. هذا المشروع يُعطي نبضاً عصرياً جديداً لطريق الحرير ويساعد على التعاون الأوراسي والآسيوي. تقوم هذه المبادرة على إعادة إحياء "طريق الحرير" الطريق التي جمعت العالم القديم بالإمبراطورية الصينية، حيث كانت هذه الطريق عبارة عن مجموعة من الطرق المُترابطة تسلكها القوافل، من أجل نقل البضاعة التجارية بين آسيا وأوروبا والصين والعرب وبلاد الفرس، بالإضافة لنقل المعارف وزيادة التفاعلات بين الحضارات والثقافات المختلفة.

يقوم المشروع الحديث من طريق الحرير على بناء مشاريع عملاقة تعمل على زيادة التجارة الصينية مع العالم الخارجي، مثل سكك الحديد والموانئ، حيث خصصت الصين مبلغ (900) مليار دولار من أجل الإنفاق على هذا المشروع.

يتضمن المشروع "ربط الصين بأوروبا من خلال الحزام الإقتصادي لطريق الحرير البري عبر ثلاثة خطوط رئيسية يمر أولها بآسيا الوسطى وروسيا، ويمتد الثاني من الصين إلى منطقة الخليج والبحر الأبيض المتوسط مرورًا بآسيا الوسطى وغربي آسيا، ويبدأ الثالث من الصين ويمرّ بجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا والمحيط الهندي. إلى جانب طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، الذي يشمل خطين رئيسيين يبدأ الأول من الموانئ الساحلية الصينية ويصل إلى المحيط الهندي مرورًا ببحر الصين الجنوبي وانتهاءاً بسواحل أوروبا، ويربط الثاني الموانئ الساحلية الصينية بجنوب المحيط الهادئ."[76]



تُعتبر القاهرة على وجه الخُصوص عنصراً حاسماً في طريق الحرير البحري، كونها المُنفذ الوحيد الذي يصل الصين بإفريقيا وأوروبا، حيث تعمل قناة السويس كنقطة عُبور رئيسية بين المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط، وهذا يجعل مصر واحدة من الشُركاء القلائل الذين لا غنى عنهم لهذه المبادرة. ببساطة، لا يمكن أن يكون طريق الحرير البحري كما هو متصور موجودًا بدون مشاركة مصر.[77] لهذا توافق مشروع "طريق الحرير" مع مشروع "تطوير محور قناة السويس" حيث تُعتبر هذه القناة مهمة جداً لمشروع طريق الحرير.[78] إقترح جين بينج الرئيس الصيني بأن تلعب مصر دور المحور عن طريق دعم الصين للمشاريع الصناعية في مصر.

"من المؤكد أن المصالح الإقتصادية هي الإعتبار الرئيسي في الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين البلدين، كما هو الحال في البلدان الرئيسية الأخرى التي ستشمل التعاون الصيني بشكل كبير في مشاريع البنية التحتية، مع الإستثمار الإضافي في التصنيع. وتتيح رغبة مصر في تطوير اقتصادها الخاص، إلى جانب إعادة الهيكلة الإقتصادية للصين، العديد من الفرص لكلا البلدين لتنفيذ بناء البنية التحتية والتعاون في مجال القدرات. لذلك، إذا استمرت القاهرة في الإستفادة من الإستثمار الصيني الأكبر، فقد تخفض بشكل كبير من الإعتماد الإقتصادي على واشنطن خلال هذا العقد."[79]

تشمل المُبادرة ما يزيد عن ستين دولة من آسيا وإفريقيا وأوروبا، ويبلغ عدد سكان هذه الدول حوالي 63% من عدد سكان العالم، أما بالنسبة لإقتصاد هذه الدول يبلغ حوالي 21 تريليون دولار، أي بنسبة 29% من الإقتصاد العالمي.[80]

وقّعت مصر والصين اتفاقاً لتعزيز الإستثمار والمساعدات بمليارات الدولارات بهدف التعاون الإقتصادي والتجاري خصوصاً في المنطقة الإقتصادية لقناة السويس، أهمها قناة السويس الجديدة، التي تُعتبر جانباً واحداً من مشروع كبير وضخم يتكون من شقين، الأول هو حفر قناة جديدة توازي القناة الأصلية ويبلغ طولها حوالي 72كم للمشروع بأكمله والذي تم افتتاحه في أغسطس 2015، والثاني هو مشروع "تطوير محور قناة السويس" بغرض تحويل الممر المائي إلى محور تجاري عالمي متكامل[81]. تهدف هذه الصفقات إلى زيادة الوجود الصيني في منطقة قناة السويس بمصر من 32 شركة صينية تستثمر أكثر من 400 مليون دولار إلى 100 شركة واستثمار 2.5 مليار دولار.[82]

لتضمن الصين أصول الطاقة وأمن إمداداتها، تبنّت استراتيجية تشرُع بالإستثمار في مشاريع البنية التحتية لتجهيز طريق الحرير الجديد،[83] ستحول الصين الطرق التجارية التاريخية لطرق الحرير

القديمة إلى شبكة حديثة من السكك الحديدية وخطوط الأنابيب البرية والطرق من أجل إمدادات الطاقة التي يطلق عليها اسم طريق الحرير الجديد.

إرتفعت استثمارات الصين في مصر، وخاصة في المنطقة التجارية على طول قناة السويس، منذُ إعلان مبادرة "الحزام والطريق" في عام 2013، وتدعو الخطة إلى توسيع جذري للتعاون الصيني المصري في منطقة التعاون الإقتصادي والتجاري في السويس.[84] ستُغطي المنطقة في شكلها النهائي مساحة 9.12 كيلو متر مربع وستبلغ استثماراتها 2 تريليون دولار في مجالات من التصنيع إلى الخدمات اللوجستية إلى التمويل.

يتضح مما سبق أن الوصول للأسواق المصرية ومن ثم التوسع للوصول للأسواق الإفريقية والأوروبية بالإضافة لتطوير محور قناة السويس من أبرز الأهداف الصينية في مصر، وذلك نظراً لما تُحققه هذه المصالح من فوائد كبيرة بالنسبة للصين، بحيث تساعدها على الإستمرار في طريق صعودها الإقتصادي والعمل على تحقيق خطط الحزب الشيوعي الصيني من حيث زيادة الإزدهار والتقدم والإنفتاح على الأسواق العالمية. يضاف إلى ما سبق، ما تحققه هذه الأهداف والاستثمارات الصينية في مصر من عوائد مادية كبيرة لمصر بالإضافة لمساعدتها على تطوير وضعها الإقتصادي.

المحور الرابع :تأثير العامل الإقتصادي على السياسة الخارجية الصينية تجاه مصر

يلعب العامل الإقتصادي دوراً مهماً في رسم السياسة الخارجية لأي دولة ويحدد آليات تنفيذها وإدارتها بما يتماشى ويلائم مصالح الدولة وأهدافها نظرًا لأهميته. ويُعتبر هذا العامل من أهم العوامل التي تؤثر بشكل كبير على زيادة قوة الدولة وعلى صناعة القرارات للسياسة الخارجية فيها. تحدد القدرات الإقتصادية لأي دولة مدى استقلالها واستقلال قرارها السياسي الخارجي وعدم تأثره بأي ضغط خارجي.

نجد أنه من الصعوبة الفصل ما بين الإقتصاد والسياسة، فالعلاقات الإقتصادية والتجارية بين مصر والصين تؤثر أيضاً على العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين. تُعتبر الصين أن استقرار مصر متطلباً ضروريًا من أجل تحقيق مصالحها وهي تسعى للحفاظ عليه. هذا فضلًا عن دورها التنموي الذي تقوم به من خلال تقديمها مساعدت مالية وتقنية لمصر. أكد الرئيس الصيني شي جين



بينغ بعد مباحثات الشراكة الشاملة بين مصر والصين عام 2014 على موقف الصين بإحترام حقوق الشعب المصري في إختيار نظامه السياسي وسياسته التنموية بمفرده. وتقف الصين ضد القوى الخارجية التي تحاول التدخُل في الشؤون الداخلية لمصر بأي شكل من الأشكال.[85]

دعا الرئيس الصيني شي جين بينج الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لحضور قمة العشرين التي عُقدت في بكين عام 2016،[86] وشاركت مصر برئاسة عبد الفتاح السيسي لأول مرة في الدورة التاسعة عام 2017 لمجموعة البريكس لدول الإقتصادات الأسرع في العالم من حيث النمو بعد دعوتها من قبل الرئيس الصيني شي جين بينج، حيث قال السفير المصري في بكين السيد أسامة مجذوب أن مسار الإصلاح الإقتصادي هو الذي يقف وراء هذه الدعوة.[87] أكد وزير خارجية الصين وانج يي على إثر هذه الدعوة أن "الصين حريصة على التعاون مع مصر من خلال مبادرة الحزام والطريق، وكذلك عن تطلعه لمشاركة مصر في قمة البريكس، حيث تهدف الصين إلى فتح حوار أكبر مع الدول النامية."[88]

جائت مواقف الصين من ثورات الربيع العربي دعماً للحفاظ على مصالحها الإقتصادية كونها طبَّقت سياستها بعدم التدخل بشؤون الدول الداخلية ودعوتها للتعاون والتعايش كبديل للحرب والصراع بين الدول. اتخذت الصين موقف الصمت والتحفظ من الثورة المصرية، وأكدت على احترامها لإرادة الشعب المصري بالإضافة لرفضها التدخلات الخارجية بالشؤون المصرية،[89] ولم تصدر أي تصريح عن الثورة باستثناء حماية رعاياها في مصر.

وافقت الصين على انضمام مصر كعضو مؤسس في البنك الآسيوي للإستثمار، حيث أصبح من حق مصر المشاركة في تحديد ووضع السياسات والقواعد التي يسير عليها البنك، وهذا يُمكّن مصر من الإستفادة من التمويل الضخم الذي يوفره البنك من أجل مشروعات البنى التحتية والمشاريع التنموية.[90]

تشابكت العلاقات الصينية المصرية بشكل كبير بعد تطور العلاقات الثنائية بين البلدين على جميع الأصعدة. بادرت مصر بالإنضمام إلى مؤتمر التفاعل واجراءات بناء الثقة في آسيا الذي تم افتتاحه عام 2016، وهو منتدى متعدد الجنسيات من أجل بناء الثقة بالمجالات السياسية والعسكرية و الإقتصادية والإنسانية وفي مجال البيئة في آسيا. تبرز أهمية المؤتمر لما تشهده قارة آسيا من أوضاع أمنية مضطربة مثل الإرهاب والتطرف الديني وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والجريمة المنظمة، حيث يعمل هذا المؤتمر كمنصة أمنية بين القادة في قارة آسيا لمنع وتقليل الخلافات والمواجهة بين



الإعضاء.[91] يُعنى المؤتمر بأخذ الإجراءات التي تساعد على التعاون والأمن والتنسيق السياسي وتفعيل الحوار بين الدول المنظمه له.[92] وتأتي أهمية مصر في هذا المؤتمر من كونها أكبر الدول العربية ولأنها تعبّر عن اهتمامات ومصالح العالم العربي والإسلامي.

انعكست العلاقات الإقتصادية بين البلدين على العلاقات العسكرية أيضاً، فزار وزير الدفاع المصري الصين عام 2014 من أجل التعرف على الأسلحة الصينية الحديثة خصوصًا في أنظمة الدفاع الجوي والصواريخ، حيث ركزت الزيارة على تطوير العلاقات التعاونية الدفاعية بين البلدين، وصرَح وزير الدفاع الصيني على إثر هذه الزيارة بأن "الصين ترغب فى بذل جهود مشتركة مع مصر لتدعيم التعاون البرجماتي بين قواتهما المسلحة وتعزيز العلاقات العسكرية ونقلها إلى مستوى جديد."[93] شاركت مصر عام 2015 في العرض العسكري الذي نظمته الصين في الذكرى السبعين لإنتصارها بالحرب العالمية الثانية،[94] وكانت مصر هي الدولة العربية والإفريقية والشرق أوسطية الوحيدة التي شاركت بقواتها في هذا العرض.

يتضح مما سبق أن العلاقات الإقتصادية بين الصين ومصر مهدت الطريق لتعزيز العلاقات على المستويات الأخرى، وهذا يدل على أن العلاقات الصينية والسياسة الخارجية الصينية تقوم بالأساس على العامل الإقتصادي الذي يعود بالنفع على جمهورية الصين الشعبية ويساعدها على تحقيق أهدافها التي تسعى للوصول إليها.

المحور الخامس: الأهداف الأخرى للتوجه الصيني نحو مصر

قضية تايوان

بعد الحرب العالمية الثانية دخل الحزبان البارزان في الصين "الحزب الشيوعي الصيني وحزب الكومينتانج" في صراع حتى انتصر الحزب الشيوعي الصيني وأعلن بعد ذلك ماو تسي تونج زعيم الحزب "جمهورية الصين الشعبية" عام 1949.[95] فرَ بعد الصراع تشيانغ كاي تشيك رئيس حزب الكومينتانج إلى تايوان وأسس "جمهورية الصين الوطنية" التي استمرت على أنها الحكومة الشرعية لكل الصين وتمثلها في الأمم المتحدة حتى تم الإعتراف الأمريكي بـ"جمهورية الصين الشعبية" على أنها الممثل للشعب الصيني ودخولها للأمم المتحدة عام 1971.



يحظى العامل الأمني في الصين على دور كبير في السياسة الخارجية الصينية، من خلال الحفاظ على الأراضي الصينية ووحدتها وعدم التفريط بأي جزء منها،[96] وخصوصاً في ظل النزاعات الإقليمية،[97] وسعيها لإستعادة السيطرة المركزية على تايوان، فالصين تسعى لأن تحافظ على وحدة شعبها وأراضيها،[98] لذلك ترفض وتعارض أي عمل يهدف إلى استقلال تايوان عنها. أكد ذلك شي جين بين الأمين العام للجنة المركزية في الحزب الشيوعي الصيني في المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي عام 2017 بأن "الصين تقف صامدة في حماية سيادة الأمة ووحدة أراضيها، ولن تسمح أبدًا للمأساة التاريخية للتقسيم الوطني أن تعيد نفسها. لدى الصين العزم والثقة والقدرة على هزيمة المحاولات الإنفصالية "لاستقلال تايوان" بأي شكل من الأشكال، ولن تسمح أبدًا لأي شخص أو أي منظمة أو أي حزب سياسي في أي وقت أو بأي شكل من الأشكال، بفصل أي جزء من الأراضي الصينية عن الصين."[99]

كانت مصر سفيرة لجمهورية الصين الشعبية وساعدتها في جمع الإعترافات فيها من قبل الدول العربية والإفريقية، التي قامت مصر بمساعدتها على الإستقلال. سحبت مصر إعترافها بتايوان عام 1956،واعترفت بعدها بجمهورية الصين الشعبية كأول الدول التي اعترفت فيها متحدية بهذا الإعتراف لإرادة الغرب، وكان هذا الإعتراف أحد مبررات عدوان إسرائيل وبريطانيا وفرنسا على مصر بنفس العام.[100] بالمُقابل، وقفت الصين مع جميع القضايا المصرية العادلة في المجتمع الدولي. أثَر هذا على العلاقات الإقتصادية بين البلدين، ففي نفس العام وبعد إعتراف مصر بجمهورية الصين الشعبية، اشترت الصين قُطناً مصرياً بقيمة عشرة ملايين جنيه استرليني، وبهذا كانت قد ساعدت على حل أزمة مصر بتصدير القطن، وسميت بـ "دبلوماسية القطن."[101]

أثرت علاقة الصين بمصر على علاقة مصر بتايوان، حيث رفضت وزارة الخارجية المصرية العمل مع المستثمرين من تايوان، بالإضافة لعدم إعتبارها دولة، وتتجنب مصر إقامة علاقات معها سواء كانت علاقات غير رسمية أو رسمية. ردت الخارجية المصرية على طلب المستثمرين التايوانيين بزيارة مصر حيث قالت: "إن سياسة الصين الواحدة أحد ثوابت السياسة الخارجية المصرية التى تحرص عليها فى ظل العلاقات الثنائية المتميزة بين مصر والصين، وأن مصر لا تربطها بتايوان أي علاقات دبلوماسية، أو اقتصادية، وبناء على ذلك فإن مصر لا تعترف بتايوان كدولة."[102]

مؤشرات للعلاقات الصينية المصرية

التبادل التجاري

الأرقام بالمليون دولار[103]

صادرات الصين إلى مصر						
2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
5.49 B	6.38 B	7.45 B	7.69 B	9.25 B	10.5 B	10.4 B

يتضح من الجدول السابق أن حجم الصادرات الصينية إلى مصر في ازدياد بشكل مستمر كل سنة، حيث وصلت عام 2016 إلى ما يقارب 10.5 بليون دولار، بينما كان في بداية التسعينيات حوالي 111 مليون دولار، وهذا دليل على التطور المستمر في العلاقات الإقتصادية الصينية المصرية.

الأرقام بالمليون دولار[104]

صادرات مصر إلى الصين						
2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
1.03 B	1.41 B	1.2 B	1.63 B	1.03 B	828 M	495 M

يتضح من الجدول السابق أن صادرات مصر للصين في تراجع مستمر بعكس الصادرات الصينية لمصر، حيث وصلت عام 2016 إلى ما يقارب 500 مليون دولار، لكن على الرغم من هذا التراجع إلا أنه يُعتبر تطوراً كبيراً في العلاقات الإقتصادية بين البلدين عمّا كانت عليه في بداية التسعينيات، حيث كانت الصادرات المصرية للصين في تلك الفترة ما يقارب 5 مليون دولار فقط.

الشركات الصينية في مصر وتوفيرها لفرص العمل

"بلغ عدد الشركات الصينية في مصر حوالي 1345، وتُقدر قيمة رأس المال لهذه الشركات بحوالي 792 مليون دولار، ووفقاً للتوزيع القطاعي وبحسب بيان هيئة الإستثمار فإن 702 شركة تعمل في القطاع الصناعي، و432 شركة في القطاع الخدمي و70 شركة في القطاع الإنشائي و79 شركة في قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات و47 شركة في القطاع الزراعي و6 شركات في قطاع السياحة، موفرةً 27392 فرصة عمل."[105] زادت عدد الشركات الصينية ضمن مبادرة الحزام والطريق فإرتفع عدد الشركات الصينية في مصر من 40 شركة عام 2014 إلى أكثر من 100 شركة عام 2017 .

السياحة

تشهد أعداد السُياح الصينيين في مصر ارتفاعاً مستمراً، حيث صرَح رئيس هيئة تنشيط السياحة المصرية السيد سامي محمود بأن عدد السياح الصينيين في مصر وصل قرابة الـ 64.000 شخص عام 2014، وزاد هذا العدد في عام 2015 حوالي الضعف ليصل إلى 125.000 شخص.[106] يؤدي الإرتفاع في أعداد السياح الصينيين في مصر إلى إنعاش الإقتصاد المصري والصناعات المصرية بشكل كبير نظراً لأن مصر تُعتبر رابع أكبر بلد يتوجه لها السواح الصينيون.

وقعَت "هيئة السياحة المصرية" مُذكرة تفاهم مع نينغشا الصينية من أجل تعزيز التعاون بينهما بالمجال السياحي، من خلال الدعم المتبادل لأنشطة السياحة، والعمل على الترويج للموارد السياحية لكلا الجانبين.[107]

الخاتمة

إن التغُير في السياسة الخارجية الصينية ليس عرضياً، إنما هو حصاد تراكمات وعمل لا مفر منه نجم عن التنمية في الصين في سنوات الإصلاح والإنفتاح، فهذا الإنفتاح غيَر الصين بشكل أساسي في كلٍ من السياسات الداخلية والخارجية، وأحد النتائج الرئيسية هو جعل الصين جزءًا من النظام الدولي، وجزءًا من السياسية العالمية، والأمن، والتجارة، والنظم البيئية، فالصين إصبحت داخل النظام الدُولي لا خارجه.

استطاعت جمهورية الصين الشعبية أن تحقق طفرةً ونموًا اقتصاديًا لم يصل إليه أيٌ من الدول الأخرى بهذه السرعة والثبات، فأصبح لها حضور فاعل كقوة كبرى في فترة لا تزيد عن أربعين

عام من الإصلاح والإنفتاح. تُعتبر الأدوات الإقتصادية للصين من أبرز الآليات التي تعمل على تحقيق أهداف السياسة الخارجية، فالسياسة الخارجية لأي دولة من الممكن أن تكون موجهة من أجل خدمة المصالح والأهداف الإقتصادية، وقد تستخدم الدولة المتغيرات والعوامل الإقتصادية من أجل تحقيق أهداف سياسية لها.

تبين من خلال هذه الدراسة أن المصالح الإقتصادية هي الإعتبار الأساسي في العلاقة المُزدهرة بين مصر والصين، فالإمكانيات الإستراتيجية لموقع مصر الجغرافي وحجم سوقها الإقتصادي تجعل منها شريكاً واعداً للطموحات الصينية في المنطقة. لكن هذا التعاون المتزايد واضح ليس فقط على المسرح الإقتصادي، وإنما على الصعيد السياسي كذلك. لقد حققت مصر نقطة للإنضمام إلى المشروعات المتعددة الجنسيات في الصين، من البنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية (AIIB) إلى مؤتمر 2014 حول التفاعل وبناء الثقة في آسيا (CICA)، بالإضافة لإهتمام بكين بالقاهرة من خلال دعوتها للسيسي للإنضمام إلى قمة مجموعة العشرين في هانغتشو كواحد من اثنين من ضيوف الشرف ودعوته أيضاً للمشاركة في قمة العشرين وفي الدورة التاسعة لمجموعة البريكس عام 2017.

يتضح أن العلاقات الصينية المصرية في تقدم وتطور على جميع الأصعدة، حيث كان العامل الإقتصادي سبب تطور وإزدهار هذه العلاقة، ويتضح تأثير العلاقات الإقتصادية والتجارية بين البلدين على العلاقات السياسية والدبلوماسية أيضًا.

الهوامش

---

[1] مجموعة باحثين، " العلاقات العربية الصينية،" 2017، بيروت: *مركز دراسات الوحدة العربية*، ص15.

[2] إسماعيل محمد شوقي، "تطور العلاقات المصرية الصينية وانعكاساتها على المنطقة،" *مجلة الدفاع*، ع257، 2007، ص15

[3] Shulong Chu, " The 16th National Congress of the Chinese Communist Party and China's Foreign Policy,". /http://www.china.org.cn/english

[4] تيم دان وآخرون، "*نظريات العلاقات الدُولية*،" ترجمة ديمة خضر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص295.

[5] جوزيف ناي، " *القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدُولية*،" السعودية: العبيكان، 2007، ص 12.

[6] "القوة الناعمة الصينية في الشرق الأوسط،" *مجلة الشروق*، 12 سبتمبر، 2017.

[7] الجامعة المصرية الصينية

/http://www.ecu.edu.eg

[8] سمير قط، " الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في افريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة قطاعا لنفط نموذجاً،" *رسالة ماجستير*، الجزائر: جامعة سكرة، 2008، ص20.

[9] حجم الإستثمار الصيني في مصر تجاوز 5 مليار دولار، صحيفة الشعب اليومية، 8 أيلول 2017.
http://arabic.people.com.cn/n3/2017/0908/c31659-9266484.html

[10] "العلاقات المصرية الصينية في أرقام، الهيئة العامة للإستعلامات المصرية، 13 يناير، 2016.

[11] تيم دان وآخرون . 2016. نظريات العلاقات الدُولية التخصص والتنوع. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: الدوحة: 302

[12] وو دي لي، سوي فو مين، تشينغ لي، *"الاقتصاد الصيني،"* دار النشر الصينية عبر القارات، العراق: الذاكرة للنشر والتوزيع، 2012، ص 26

[13] Yongjin zhang and greg, *power and responsibility in chinese foreign policy,* Australia, ANU E Press, 2013, p 262.

[14] Shulong Chu, "*leadership in a changing china,*" New York: PALGRAVE MACMILLAN, 2005, p 133

[15] محمد ابراهيم فضة، "دراسة في السياسة الخارجية الصينية 1980-1996،" الأردن: الجامعة الأردنية، 1998، *رسالة ماجستير*، ص 51.

[16] أحمد سليم البرصان، "السياسة الخارجية الصينية والشرق الأوسط،" *مجلة دراسات شرق أوسطية*، الأردن: 2011، مج15، ع57، ص37.

[17] نيللي كمال الامير، "القيادة المؤجلة: استراتيجية الصين لتأسيس ركائز التعددية الدُولية،" *السياسة الدُولية*، 2017، ع207، ص 31.

[18] Yongjin zhang and greg, *power and responsibility in chinese foreign policy,* Australia, ANU E Press, 2013, p 120.

[19] الدستور المعدل للحزب الشيوعي الصيني، بكين: 3 نوفمبر 2017.

[20] Shulong Chu, "*leadership in a changing china,*" New York: PALGRAVE MACMILLAN, 2005, p 133

[21] Yongjin zhang and greg, *power and responsibility in chinese foreign policy,* Australia, ANU E Press, 2013, p 221.

[22] Nele Noesselt, " China's Foreign Strategy After the 18th Party Congress: Business as Usual?," *Journal of Chinese Political Science*, 2015, p20.

[23]Xi Jinping, general secretary of the CPC Central Committee , Opening ceremony of the 19th CPC National Congress, october17, 2017, china live.
http://live.china.org.cn/2017/10/17/opening-ceremony-of-the-19th-cpc-national-congress/

[24] Nele Noesselt, " China's Foreign Strategy After the 18th Party Congress: Business as Usual?" *Journal of Chinese Political Science*, 2015, p20.

[25] Andrew J. Nathan and Andrew Scobell, " How China Sees America," council on foreign relation, foreign affairs, 2012.



http://files.foreignaffairs.com/legacy/attachments/PC12_Nathan.pdf

[26] christina lin, "*chinas strategic shift toward the regon of the four seas,*"Rubi center research in international affairs, 2013

[27] " Xi Jinping Meets with President Abdel Fattah al-Sisi of Egypt," *Ministry of Foreign Affairs, the People's Republic of China,* sep 7, 2016.

[28] محمد ريحان، "التجربة الإقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية،" *رسالة ماجستير*، جامعة الأزهر، 2012.

[29] "China's investments in Egypt amount to $477 million,"*AMEinfo,* jun8, 2015.
https://ameinfo.com/money/economy/chinas-investments-in-egypt-amount-to-477-million/

[30] الرئيسان مرسي وهوجينتاو يشهدان توقيع 8 اتفاقيات، 2012/8/29 (اون تي في).
https://www.youtube.com/watch?v=dm7tjNb-8rg

[31] " China, Egypt elevate bilateral ties to comprehensive strategic partnershi," M*inistry of Foreign Affairs, the People's Republic of China,* FOCAC ABC, 24 December, 2014.

[32] Chris zambelis, " *A New Egypt Looks to China for Balance and Leverage,*" the jamestown foundation golbal research and analysis, septtember, 2012.

[33] " Chinese president hails friendship, cooperation with Egypt," *chinadaily,* january 2016.

[34] شريفة فاضل محمد، "العلاقات المصرية - الصينية بين الإستمرارية والتغيير (2003-2013)، "*مجلة المستقبل العربي*، مج 36، ع 420، 2014، ص43.

[35] المرجع السابق، 43.

[36] "Overview: Thriving Egyptian-Chinese economic relations," *egypt today,* sep, 2017.

[37] farah halime, "chinese firms brave uncertainy in egypt go gain a foothold in middle east," *the new york times,* aug, 2012.

[38] "العلاقات الاقتصادية والتجارية، *الهيئة العامة للإستعلامات المصرية*، 13 يناير، 2016.

39 " China, Egypt Sign 18 Agreements for Electricity, Transport, Industry Projects, *" COMESA Regional Investment Agency,* jul, 2016.

[40] " Egypt-China economic relations anticipate a boost," *ministry of trade and industry,* 17 aug, 2016.

[41] مصطفى فراج، "العلاقات المصرية الصينية : تاريخ من التوافق،" مجلة مبتدأ، 30 آب، 2017

[42] "العلاقات الصينية المصرية،" الهيئة العامة للإستعلامات، كُتيب، ص 20
http://cutt.us/O8SLb

[43] مصطفى فراج، "العلاقات المصرية الصينية : تاريخ من التوافق،" مجلة مبتدأ، 30 آب، 2017

[44] "العلاقات الصينية المصرية،" الهيئة العامة للإستعلامات، كُتيب، ص 21

http://cutt.us/O8SLb

[45] شريفة فاضل محمد، " العلاقات المصرية الصينية بين الإستمرارية والتغيير 2003، 2013،" *المستقبل العربي*، مج 36، العد 420، ص 49

[46] "العلاقات الثقافية المصرية الصينية،" الهيئة العامة للإستعلامات، بوابتك إلى مصر، 18 نوفمبر، 2014

[47] "60عامًا من الصداقة المصريو الصينية،" *مجلة الأهرام*، 20 أبريل، 2018

[48] "تعميق التعاون الصيني العربي في مجالات الثقافة والإذاعة والسينما والتلفزيون،"*Arabic News*، 22 ديسمبر 2017.

[49] "التعاون العسكري،" العلاقات المصرية الصنية، الهيئة العامة للإستعلامات، بوابتك إلى مصر

[50] شيماء اليوسف، "مصر والصين في عهد السيسي: القوة العسكرية تتربع على عرش العلاقات بين البلدين،" *تقرير على مجلة المواطن*، 31 آب، 2018

[51] مها سالم، "أهم محطات التعاون العسكري المصري - الصيني،" الأهرام، 3 أيلول 2017

[52] وليد عبد الحي، "الانخراط الحذر: هل تقيد سياسة التوازن دور الصين في الشرق الأوسط،" *سياسات دولية*، 2017، ع207، ص 25.

[53] محمد بن راشد الجهوري،"دينغ والتحول الصيني الكبير،" *مجلة المستقبل العربي*، 2011، ص150.

[54] the 14 national congress, October 1992, chinese communist party website.
http://cpcchina.chinadaily.com.cn/2010-09/07/content_15842544.htm

[55] عائشة منافح، "محددات السياسة الخارجية للصين في الشرق الأوسط بعد الحراك العربي،" *مؤسسة خالد الحسن، مركز الدراسات والأبحاث*، المجلد الأول، 2014، ص 2.

[56] الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، "*مستقبل الإقتصادات العربية في ضور التحديات المحلية والدُولية*، القاهرة: 2010.

[57] مصطفى السعيد، "*الإقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة*،" القاهرة: دار الشروق، 2002، ص 13.

[58] شريفة فاضل محمد، "العلاقات المصرية - الصينية بين الإستمرارية والتغير (2003-2013)،"*مجلة المستقبل العربي*، مج 36، ع 420، 2014، ص38.

[59] "الوصول إلى الأسواق،" جمهورية مصر العربية، وزارة الإستثمار والتعاون الدولي.
http://www.investinegypt.gov.eg/Arabic//Pages/WhyEgypt.aspx?CategoryId=2

[60] كارل ماركس، "*نقد الإقتصاد السياسي*،" دار النهضة العربية، 1969، ص98.

[61] dorsy james, " China and the Middle East: Embarking on a Strategic Approach," *the huffington post*, nov, 2014.

[62] صفحة المعرض الصيني في مصر.
/http://www.chinahomelifeegypt.com

[63] "النشرة السنوية للتبادل التجاري بين مصر وأهم دول شرق آسيا عام 2016،" ججمهورية مصر العربية، *الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء*، ص2.

[64] الشيخ باي الحبيب، "الإستثمارات الصينية بإفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية؟،" مركز الجزيرة للدراسات، 1 مايو 2014.

[65] " China's investments in Egypt amount to $477 million," *ameinfo*, jun2, 2015.

https://ameinfo.com/money/economy/chinas-investments-in-egypt-amount-to-477-million/

[66] شريف اليماني، "مصر.. إمبراطورية المنتجات الصينية في الشرق الأوسط،" *جريدة الشرق الأوسط*، 27 مايو، 2010، العدد 11503.

[67] المرجع السابق

[68] christina lin, "*chinas strategic shift toward the regon of the four seas,*"Rubi center research in international affairs, 2013.

[69] "مصر مركز واعد للتجارة والإستثمار في افريقيا والشرق الأوسط،" من إعداد قسم البحوث في بنك الإسكندرية بالتعاون مع SRM، 2016، ص8

[70] majdy amer, " Bilateral relations between Egypt and China," chinatoday, jan, 2016.

[71] hou liqiang, " Chinese companies boost operations in Egypt," *china daily*, 15 feb, 2016.

http://www.chinadaily.com.cn/business/2016-02/15/content_23481956.htm

[72] majdy amer, " Bilateral relations between Egypt and China," chinatoday, jan, 2016.

[73] "China's investments in Egypt amount to $477 million,"*AMEinfo,* jun8, 2015.

https://ameinfo.com/money/economy/chinas-investments-in-egypt-amount-to-477-million/

[74] "دعوة صينية للشركات المصرية للمشاركة في معرض كانتون،" اخبار مصر، 11 ديسمبر، 2017.

[75] معتز علي، "هل ينجح ترامب في افشال المخطط الروسي الصيني؟" *مدونات الجزيرة*، 14 فبراير 2017.

[76] "شراكات متوازنة: الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط،" مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 5 مارس، 2016.

[77] shonon tiezi, " The Belt and Road and Suez Canal: China-Egypt Relations Under Xi Jinping," china policy institute analysis, feb, 2016.

https://cpianalysis.org/2016/02/16/87681/

[78] " Xi proposes to build Egypt into pivot of Belt and Road," *peoples daily online*, jun, 2016.

http://en.people.cn/n3/2016/0121/c90883-9007558.html

[79] Mordechai chaziza, "*comprhensive strategic partnership*," ribin center research in international affairs, Dec, 2016.

[80] شراكات متوازنة: الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط،" مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 5 مارس، 2016

[81] "مصر مركز واعد للتجارة والإستثمار في افريقيا والشرق الأوسط،" من إعداد قسم البحوث في بنك الإسكندرية بالتعاون مع SRM، 2016، ص8.

[82] " China, Egypt agree to boost cooperation under Belt and Road Initiative,"peoples daily online, jan, 2016.

[83] شفيق شقير، "طريق الحرير الجديد في سياق العلاقاتالعربية الصينية،" *مركز الجزيرة للدراسات*، 11 مايو، 2017.
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/05/170511090237591.html

[84] shanon ttiezi," The Belt and Road and Suez Canal: China-Egypt Relations Under Xi Jinping," *china policy institute*, feb, 2016

[85] " China, Egypt elevate bilateral ties to comprehensive strategic partnershi," M*inistry of Foreign Affairs, the People's Republic of China*, FOCAC ABC, 24 December, 2014.

[86]" Liu Yandong Meets with President Abdel Fattah al-Sisi of Egypt,"*Ministry of Foreign Affairs, the People's Republic of China,* 28 march, 2016

[87] بريكس تفتح أبوابها للقاهرة.. الصين توجه أول دعوة لرئيس مصرى لحضور القمة التنموية.. والسفير المصرى لدى بكين: مسار الإصلاح الاقتصادى وراء الدعوة.. وعضوية القاهرة تضمن مسار جيد لتنفيذ استراتيجية 2030،" اليوم السابع، 28 اغسطس، 2017.

[88] "10 معلومات عن قمة البريكس بمشاركة الرئيس السيسي،" اليوم السابع، 28 اغسطس، 2017.

[89] "مصر والصين: شراكة استراتيجية وآفاق واعدة في التعاون الإقتصادي،" تقرير، *الهيئة العامة للإستعلامات المصرية*، 2 سبتمبر،، 2017.

[90] "الصين تعلن انضمام مصر رسمياً إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية،" *بوابة الأهرام المصرية*، 16 أبريل، 2015.

[91] "مصر ومؤتمر التفاعل واجراءات بناء الثقة في آسيا،" الهيئة العامة للإستعلامات المصرية.
http://www.sis.gov.eg/section/125/9813?lang=ar

[92] "مصر تشارك في مؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا بالعاصمة بكين،" اليوم السابع، 26 أأريل، 2016.

[93] التعاون العسكري بين مصر والصين، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية.
http://www.sis.gov.eg/Story/92486?lang=ar

[94] المرجع السابق

[95] عامر ذياب التميمي، "مسيرة الاقتصاد الصيني وتحدياته،" *مجلة العربي*، ع 700، مارس 2017، ص 52.

[96] محمد نعمان جلال، "الإحياء الحضاري: أي مستقبل للصين في النظام الدولي" *السياسة الدُولية*، يناير 2017، ع 2017، ص 7.

[97] عدنان خلف حميد البدراني، "أثر الإستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الصينية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط،" *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدُولية*، ع49، ص9.

[98] المضامين الأساسية لسياسة إعادة توحيد الصين سلميأَلة واحدة ونظامان، وزارة الخارجية ل"جمهورية الصين الشعبية".
http://www.fmprc.gov.cn/ara/ljzg/zgtw/t22476.shtml

[99] Xi Jinping, general secretary of the CPC Central Committee , Opening ceremony of the 19th CPC National Congress, october17, 2017, china live.



http://live.china.org.cn/2017/10/17/opening-ceremony-of-the-19th-cpc-national-congress/

[100] أحمد السيد النجار، "*مصر والعرب ومبادرة الحزام والطريق: مستقبل النموذج الصيني*،" القاهرة: دار ابن رشد للنشر، 2017، ص60.

[101] "مجموعة باحثين، *"العلاقات العربية الصينية*،" بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،" 2017، ص 60.

[102] "إرضاء للصين، مصر لا تعترف بتايوان كدولة،" جريدة الصباح، 22 ديسمبر، 2012.

[103] the observatory of economic complexity, what does CHINA export to EGYPT.

https://atlas.media.mit.edu/en/visualize/tree_map/hs92/export/chn/egy/show/2010/

[104] the observatory of economic complexity, what does EGYPT export to CHINA

https://atlas.media.mit.edu/en/visualize/tree_map/hs92/export/egy/chn/show/2009/

[105] "بالأرقام قائمة الإستثمارات الصينية المباشرة في مصر بحسب القطاعات،" صحيفة اليوم السابع، بديلاً عن المصدر الرئيسي وهو هيئة الإستثمار المصرية نظراً لتعطل الموقع بسبب اعمال الصيانة، 6 سبتمبر، 2017.

[106] محمد البرقوقي،" الصين طوق نجاة السياحة المصرية،" مصر العربية، 19 أبريل، 2016.

[107] "توقيع مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون السياحي بين مصر ونينغشيا الصينية،" مؤسسة التحرير المصرية، 4 أيلول، 2017

